**العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية (العراق انموذجاً )**

 يشكل النمو الاقتصادي ضرورة لضمان أهداف وتطلعات التنمية البشرية وان كان النمو الاقتصادي لا يمثل بالضرورة نهاية المطلوب من التنمية وان عدم وجوده غالباً ما يهدد بنهاية التنمية , ويبرز موقع النمو الاقتصادي كونه لا يشكل خياراً فحسب ,بل يعد ضرورة لمسار التنمية ,وان أهميتهُ ترتبط بمستواه ونوعيتهِ ,واستمراريته في مساره .

 ويتشكل النمو الاقتصادي للعراق من خلال ثروته النفطية ,والتي تعد قاطرة النمو الاقتصادي في العراق , مما جعله اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب وذو تأثر شديد بما يحدث من متغيرات دولية ,كان لها انعكاس على التنمية البشرية ولكن ليس بالضرورة أن تربطه به, إذ تحتاج الأخيرة إلى اقتصاد متنوع بمصادر إيراداته من أجل الرُقي بالحياة الإنسانية وضمان تحقيق أهدافها .

 وأن التوجهات المستقبلية للتنمية البشرية في العراق تتطلب الاعتماد على استراتيجية الإنسان المفتوحة في خيارات برامج التنمية البشرية مع صراعات التحولات المجتمعية المعاصرة وخفض التباين بين فئات المجتمع ,كذلك تنمية القدرات البشرية من أجل تحقيق تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع . ومن ثم استخدام هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود والاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي في تحقيق مزيداَ من التنمية البشرية بطريقة متكررة ومستمرة .**ومن أجل أن يكون النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية البشرية ينبغي توافر شروط منها** :

1- النهوض بالبشر من خلال تحسين قدراتهم لتحقيق النمو الاقتصادي والإفادة من عوائده من قبل أفراد المجتمع بتوزيع عادل, من هنا جاء التأكيد على نوعية النمو الاقتصادي المطلوب ,ولزوم وجود الآليات الفاعلة من أجل توثيق العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوزيع فالنمو يُفترض أن يعد نتيجة لخطة التنمية الرشيدة وليس هدفاً بحد ذاته ,ولقد عجز النمو في بلدان كثيرة عن الحد من الفقر ,ذلك لكونه كان بطيئاً أو يتسم بالركود أو أن نوعيتهُ وهيكله لم يكونا مناصرين للفقر بما فيه الكفاية .فالنمو لا يساعد على الحد من الفقر حينما تخرج من البلد أجزاء كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في شكل نفقات عامة لا تستهدف النهوض بالتنمية البشرية ولا يحقق النفع للفقراء وجوهر ستراتيجيات التنمية البشرية يتعين أن تركز على مواضيع الحد من الفقر ,وإيجاد فرص تشغيل وتكامل اجتماعي .

2-انه ليس كل نمو اقتصادي قادراً على تحقيق تنمية بشرية حتى و إن كان جيداً فالنمو الذي يحقق لنا التنمية البشرية يتوجب أن يكون قادراً على توسيع فرص العمالة المنتجة ثم تحقيق العدالة في توزيع المنافع للتخلص من البطالة و الفقر . و بالتالي تحقيق تنمية اجتماعية رصينة .

 أن تكون نوعية النمو الاقتصادي المطلوبة وفقاً لما يولده هذا النمو من فرصاً للجميع للمحافظة على الموارد الطبيعية دون تحميل الأرض أعباء تقيدها ( أي حماية البيئة و تجديدها) أن التنمية البشرية تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم أن تصل الخدمات الضرورية والأساسية إلى الذين يعيشون في المناطق النائية ويعانون من الفقر.

أن التأثير على معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي وثقافة استخدام الموارد وتحديد أنماط الاستهلاك ونشر الوعي البيئي في المجتمع مما ينمي مقدرتهم على حسن استغلال الموارد وعدم هدرها مما يؤمن حصة الجيل الحالي من الموارد من دون المساس بنصيب الأجيال القادمة.

ولقد تضمن البحث ثلاثة مباحث إذ اشتمل المبحث الأول على الإطار المفاهيمي لكل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ، أما المبحث الثاني فقد تضمن قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية في العراق ، وجاء المبحث الثالث ليرسم العلاقة المستقبلية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق ، وقد توصل البحث إلى انه لا توجد علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية وذلك لاعتماد النمو الاقتصادي على صادرات النفط الخام ، وبالتالي يكون النمو الاقتصادي مرهون بالسياسات الدولية ، في حين ان التنمية البشرية لا تشكل جانباً دافعاً للنمو الاقتصادي بقدر ما تشكل جانباً معتمداً عليه .

 يشكل النمو الاقتصادي ضرورة لضمان أهداف وتطلعات التنمية البشرية وان كان النمو الاقتصادي لا يمثل بالضرورة نهاية المطلوب من التنمية وان عدم وجوده غالباً ما يهدد بنهاية التنمية , ويبرز موقع النمو الاقتصادي كونه لا يشكل خياراً فحسب ,بل يعد ضرورة لمسار التنمية ,وان أهميتهُ ترتبط بمستواه ونوعيتهِ ,واستمراريته في مساره .

 ويتشكل النمو الاقتصادي للعراق من خلال ثروته النفطية ,والتي تعد قاطرة النمو الاقتصادي في العراق , مما جعله اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب وذو تأثر شديد بما يحدث من متغيرات دولية ,كان لها انعكاس على التنمية البشرية ولكن ليس بالضرورة أن تربطه به, إذ تحتاج الأخيرة إلى اقتصاد متنوع بمصادر إيراداته من أجل الرُقي بالحياة الإنسانية وضمان تحقيق أهدافها .

 وأن التوجهات المستقبلية للتنمية البشرية في العراق تتطلب الاعتماد على استراتيجية الإنسان المفتوحة في خيارات برامج التنمية البشرية مع صراعات التحولات المجتمعية المعاصرة وخفض التباين بين فئات المجتمع ,كذلك تنمية القدرات البشرية من أجل تحقيق تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع . ومن ثم استخدام هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود والاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي في تحقيق مزيداَ من التنمية البشرية بطريقة متكررة ومستمرة .**ومن أجل أن يكون النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية البشرية ينبغي توافر شروط منها** :

1- النهوض بالبشر من خلال تحسين قدراتهم لتحقيق النمو الاقتصادي والإفادة من عوائده من قبل أفراد المجتمع بتوزيع عادل, من هنا جاء التأكيد على نوعية النمو الاقتصادي المطلوب ,ولزوم وجود الآليات الفاعلة من أجل توثيق العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوزيع فالنمو يُفترض أن يعد نتيجة لخطة التنمية الرشيدة وليس هدفاً بحد ذاته ,ولقد عجز النمو في بلدان كثيرة عن الحد من الفقر ,ذلك لكونه كان بطيئاً أو يتسم بالركود أو أن نوعيتهُ وهيكله لم يكونا مناصرين للفقر بما فيه الكفاية .فالنمو لا يساعد على الحد من الفقر حينما تخرج من البلد أجزاء كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في شكل نفقات عامة لا تستهدف النهوض بالتنمية البشرية ولا يحقق النفع للفقراء وجوهر ستراتيجيات التنمية البشرية يتعين أن تركز على مواضيع الحد من الفقر ,وإيجاد فرص تشغيل وتكامل اجتماعي .

2-انه ليس كل نمو اقتصادي قادراً على تحقيق تنمية بشرية حتى و إن كان جيداً فالنمو الذي يحقق لنا التنمية البشرية يتوجب أن يكون قادراً على توسيع فرص العمالة المنتجة ثم تحقيق العدالة في توزيع المنافع للتخلص من البطالة و الفقر . و بالتالي تحقيق تنمية اجتماعية رصينة .

 أن تكون نوعية النمو الاقتصادي المطلوبة وفقاً لما يولده هذا النمو من فرصاً للجميع للمحافظة على الموارد الطبيعية دون تحميل الأرض أعباء تقيدها ( أي حماية البيئة و تجديدها) أن التنمية البشرية تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم أن تصل الخدمات الضرورية والأساسية إلى الذين يعيشون في المناطق النائية ويعانون من الفقر.

أن التأثير على معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي وثقافة استخدام الموارد وتحديد أنماط الاستهلاك ونشر الوعي البيئي في المجتمع مما ينمي مقدرتهم على حسن استغلال الموارد وعدم هدرها مما يؤمن حصة الجيل الحالي من الموارد من دون المساس بنصيب الأجيال القادمة.

ولقد تضمن البحث ثلاثة مباحث إذ اشتمل المبحث الأول على الإطار المفاهيمي لكل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ، أما المبحث الثاني فقد تضمن قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية في العراق ، وجاء المبحث الثالث ليرسم العلاقة المستقبلية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق ، وقد توصل البحث إلى انه لا توجد علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية وذلك لاعتماد النمو الاقتصادي على صادرات النفط الخام ، وبالتالي يكون النمو الاقتصادي مرهون بالسياسات الدولية ، في حين ان التنمية البشرية لا تشكل جانباً دافعاً للنمو الاقتصادي بقدر ما تشكل جانباً معتمداً عليه .